المحور الثاني: سمات السياسة الخارجية.

توصلنا مما سبق إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من الأبعاد التي تميزها عن غيرها من الظواهر على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى البيئة الدولية، وهنا نضيف بأنه في عملية تطبيق وممارسة السياسة الخارجية ستتصف هذه الظاهرة بمجموعة من السمات التي يمكن ابتداء منها توصيف السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية.

أولا: *أهمية السياسة الخارجية.*

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن أبعادا متعلقة بالأمن القومي والكيان الإقليمي للدولة ومصالحها في البيئة الدولية، وعلى هذا الأساس تحتل السياسة الخارجية على العموم موقفا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية عند الحالات التالية:

1- السياسة الخارجية كوظيفة تنموية: وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية، بما يدفع الوحدات الأخرى إلى التنافس على منحها امتيازات اقتصادية واستراتيجية للاستفادة من مكانتها الدولية.

2- دور السياسة الخارجية في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة: وذلك من خلال الدفاع في مواقفها الدولية على سيادتها الداخلية ودرء التدخلات الخارجية، ومن أمثلة ذلك اتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الإنحياز.

3- دور السياسة الخارجية في تأمين المصالح القومية: حيث نجد صانع القرار يدافع بشتى الوسائل عن مصالح دولته المتنوعة عندما تكون هذه المصالح عرضة للتهديد الخارجي ومرتبطة بالأمن القومي للدولة.

4- السياسة الخارجية كآلية لتحقيق الاستقرار والتكامل القومي: ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التفاف الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.

5- دور السياسة الخارجية في تدعيم سلطة صانعها وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية: حيث تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته عندما يُظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول للمشكلات الدولية وذلك لخلق انطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرته على الإنجاز.

والواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، وإنما أيضا قضية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي، فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة للدولة، وعلى وجه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية "طبقا لظروف دولته"، وفي كل الحالات فإن اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يتوقف على الحد الذي تنعكس فيه تلك السياسة إيجابيا على السياسة الداخلية دون أن يتخطى ذلك الاهتمام المقدرات القومية المتاحة لدولته، ذلك أن اتباع سياسة خارجية تتضمن إنهاكا للمقدرات القومية، إنما يؤدي إلى تآكل الأساس الداخلي لتلك السياسة، وبالتالي فشل السياسة الخارجية ذاتها على المدى البعيد.

ثانيا: ***استقلالية السياسة الخارجية.***

ينطوي مفهوم الاستقلالية في السياسة الخارجية على بعدين رئيسيين:

1- الاستقلال الداخلي للسياسة الخارجية: ويقصد به قدرة صانع السياسة الخارجية على تغيير تلك السياسة دون ان يلقى معارضة قوية من الرأي العام، حيث هناك بعض الأنظمة السياسية التي تزداد فيها حساسية صنع السياسة الخارجية بسبب تأثرها بقوى الرأي العام الداخلي إلى حد يصعب فيه على صانع القرار أن يحدث تغيرات هامة في سياسته الخارجية دون أن يتحمل تكاليف هائلة في قاعدة التأييد السياسي التي يتمتع بها، وانطلاقا من ذلك ستكون درجة الاستقلالية الداخلية للسياسة الخارجية متوقفة على درجة ترابط صنع تلك السياسة مع موقف الرأي العام الداخلي.

2- الاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية: يتضمن هذا الفهوم بعدين فرعيين، الأول يتعلق بدرجة المبادرة بالفعل أو الاقتصار على رد الفعل التي تتسم بها السياسة الخارجية ، بمعنى أنها إذا ما كانت هذه الأخيرة تحددها الدولة بمبادرتها الذاتية أم أنها تكتفي بمجرد رد الفعل إزاء متغيرات البيئة الخارجية. أما المفهوم الثاني فإنه يرتبط بمدى إنفرادية أو جماعية عملية تنفيذ السياسة الخارجية، فإذا صاغت الوحدة الدولية سياستها الخارجية انطلاقا من مبادرتها الذاتية ونفذها بمفردها يمكن القول أنها تتمتع بدرجة من الاتسقلالية تفوق تلك التي تتمتع بها الوحدة الدولية التي تصوغ سياستها الخارجية كردة فعل للضغوط الخارجية وبالإشتراك مع وحدات أخرى.

وعلى هذا الأساس سنكون أمام ثلاثة أشكال من سلوك السياسة الخارجية:

1- السوك المستقل. 2- السلوك المترابط. 3- السلوك المختلط.

ثالثا: ***توزيع السياسة الخارجية.***

يقصد بتوزيع السياسة الخارجية، توزيع اهتمامات تلك السياسة بين مختلف الوحدات الدولية، ذلك أن الدولة لا توجه سياستها الخارجية بالتساوي على مختلف الوحدات، ولكنها تركز اهتمامها على وحدات بعينها بناء على حدود إمكانياتها وتبعا لرغبتها في الحصول على منافع معينة. (دولة كبرى = سياسة عالمية، دولة صغرى = سياسة إقليمية).

ولدراسة توزيع السياسة الخارجية دراسة كمية لجأ باحثون إلى تطوير معاملين رئيسيين هما:

1- معامل الانتقاء: وهو مقياس يوضح درجة توزيع السياسة الخارجية بين مختلف الوحدات الدولية.

$$\text{معامل الانتقاء للدولة أ} = \frac{\text{عدد الوحدات الدولية التي استقبلت سلوكا خارجيا من الوحدة (أ)}}{\text{عدد الوحدات الدولية الكائنة فى النسق الدولى – الدولة (أ)}}$$

يتروح هذا المقياس في المجال بين [0 ، 0.99].

2- معامل الأهمية: يحدد هذا المجال إلى أي حد توجه دولة ما (أ) سياستها الخارجية إلى دولة أخرى (ب)، حتى تتضح أهمية هذه الأخيرة بالنسبة لتلك الدولة، ومنه يكون معامل الأهمية للدولة (أ) في سلوكها إزاء الدولة (ب) على النحو التالي =

$$\frac{\text{مجموع سلوكيات السياسة الخارجية للدولة (أ) تجاه الدولة (ب)}}{\text{مجموع سلوكيات السياسة الخارجية للدولة (أ)}}$$

رابعا: ***أدوات السياسة الخارجية.***

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ذلك أنه من دون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويقسم "تشارلز هيرمان Charles Hermann" أدوات السياسة الخارجية إلى ستة (06) أدوات رئيسية نذكر أهمها فيما يلي:

1- الأدوات الدبلوماسية: وتضم المهارات والموارد (السفارات والقنصليات والمفوضيات) التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية.

2- الأدوات الاقتصادية: تشمل الأنشطة التي تستعملها للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، ومن أمثلة ذلك منح وطلب المساعدات وفرض العقوبات والمقاطعات الاقتصادية ومنح الأفضليات التجارية.

3- الأدوات العسكرية: وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها تطوير القوات المسلحة وعقد المحالفات والمساعدة العسكرية أو الدخول في حروب دولية.

4- الأدوات السياسية الداخلية: تنصرف إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

5- الأدوات الاستخباراتية: ويقصد بها مهارات جمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكات الوحدات الدولية الأخرى.

6- الأدوات الرمزية: يندرج تحتها مجموعة الأدوات التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، ومنها الأدوات الدعائية والأيديولجية والثقافية، نذكر منها تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى.

ملاحظة: إن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا وتتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات العسكرية. كذلك فإن الدول قد تتجه إلى التركيز على توظيف أداة معينة أكثر من غيرها من الأدوات، هذا وتتفاوت طبيعة الأدوات المستخدمة طبقا لمراحل صنع السياسة الخارجية، فمن المتصور أن تستعمل الدولة أدوات معينة في مرحلة جمع المعلومات (الاستخباراتية).

محاضرات الدكتور معوز عمر

خامسا: *قضايا السياسة الخارجية.*

إن السياسات الخارجية للدول في فترة الحرب الباردة كانت تدور حول قضية أساسية هي "قضية الأمن"، وكانت القضايا الأخرى تحتل مكانة هامشية في تحديد مسار السياسة الخارجية، بيد انه مع بداية عصر "الإعتماد المتبادل" ظهرت قضايا جديدة تفوق في أهميتها القضايا التقليدية، كقضايا التكنولوجيا وتلوث البيئة والتصحر، وقد أصبحت هذه القضايا تحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدول، ربما على حساب قضية الأمن في بعده العسكري.

ومن المتصور أن تتبع دولة ما اتجاها في سياستها الخارجية صوب دولة أخرى حول قضية معينة، بينما يتغير ذلك الاتجاه صوب نفس الدولة حول قضية أخرى. كما أنه من المتصور أن تتوزع قضايا السياسة الخارجية للدولة حسب المناطق وحسب الاهتمامات والقدرا أيضا.

ونورد فيما يلي أحد التصنيفات الرئيسية التي قدمت حول قضايا السياسة الخارجية:

1- قضايا أمنية عسكرية: وتشمل تلك القضايا التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي بما في ذلك الأحلاف والأسلحة وغيرها من القضايا التي تتضمن إدراكا بالتهديد الموجه إلى أمن الوحدة الدولية.

2- قضايا سياسية – دبلوماسية: وتتضمن كل قضايا التفاعل الخارجي على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي المتعلق بمكانة الوحدة الدولية في النسق الدولي، والمنظمات الدولية والقضايا السياسية الدولية التي لا تتضمن بعدا أمنيا مباشرا، إضافة العلاقات الدبلوماسية بكل أشكالها ومستوياتها.

3- قضايا اقتصادية – تنموية: وتشمل كل القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الاقتصادية كالتجارة الخارجية والمعونة الاقتصادية الخارجية، والاستثمار الأجنبي.

4- قضايا ثقافية – علمية: وهي كل القضايا المتضمنة لأبعاد علمية وثقافية كإعطاء المنح الدراسية وتبادل الأساتذة والطلبة والوفود الشعبية وغيرها.

ومن المتصور أن تتبع دولة ما اتجاها في سياستها الخارجية صوب دولة أخرى حول قضية معينة، بينما يتغير ذلك الاتجاه إزاء نفس القضية لكن في اتجاه دولة أخرى. مثلما قد تتوافق دولة ما مع دولة أخرى إزاء قضية معينة وتختلف معها حول قضايا أخرى.

ومن الثابت أن الدول لا تهتم بقضايا السياسة الخارجية المختلفة بدرجة واحدة، فهناك مجموعات من الدول تهتم بمجموعات من القضايا بما يميز سياستها الخارجية عن غيرها من السياسات، وأيضا يتغير اهتمام الدولة بقضايا معينة من فترة إلى أخرى وباختلاف المناطق وتبعا لتفاوت أحجام ومستويات التطور الاقتصادي للدول.